

المرأة والانتخابات

The Palestinian Initiative for the promotion of Global Dialogue and Democracy - AHDAM
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

ملحق خاص يصدر عن "مفتاح" - كانون الاول 2005

قراءة في إنجازات
الجولات الثلاث
للاقتخابات المحلية



المؤسسات النسوية
في غزة ..
برامج عديدة
لتعزيز حضور
المرأة «سياسيا»



المرأة في الأحزاب
السياسية .. واقع
أكثر من «خجول»



المرأة في
«برايمرزفتح» ..
آراء متباينة حول
الهامشية والحضور!



قراءة في إنجازات الجولات الثلاث للانتخابات المحلية

جهاد حرب:

على «يجب أن لا يقل تمثيل المرأة في أي من مجالس الهيئات المحلية عن ٢٠٪ على أن تتضمن كل قائمة من القوائم حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن: أ- امرأة من بين الأسماء الثلاث الأولى في القائمة. ب- امرأة من بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك. ج- امرأة من بين الأسماء التي تلي ذلك. وفي ٢٧/٨/٢٠٠٥ عدل المجلس التشريعي مادتين في القانون المعدل رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ في الأولى: المتعلقة بالكويتا النسوية والثانية: منح رئيس السلطة الفلسطينية إصدار مراسيم بتخصيص عدد من المقاعد للمسيحيين في بعض دوائر الهيئات المحلية. أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٣١/٥/٢٠٠٤ نظاماً يحدد بموجبه عدد أعضاء مجالس الهيئات المحلية ما بين ٧-١٥ عضواً. ومن ثم سمح بموجب نظام معدل صدر بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٤ لوزير الحكم المحلي إضافة ما لا يزيد على عضوين إضافيين إلى أعضاء المجلس المحلي المحدد في النظام السابق. في ١٠/٥/٢٠٠٤ قرر مجلس الوزراء البدء في إجراء انتخابات الهيئات المحلية على مراحل اعتباراً من شهر آب ٢٠٠٤ والانتهاؤها منها خلال عام من تاريخ بدئها، حيثما تسمح الظروف بذلك. لكن دون توضيح الأسس والمعايير التي تدرج على أساسها الهيئات المحلية في أي مرحلة من المراحل.

الذي شمل على جملة من التغييرات هي: تخصيص مقعدين على الأقل للمرأة المترشحات في انتخابات الهيئات المحلية (الكويتا النسوية)، وانتخاب رئيس الهيئة المحلية من بين الأعضاء الفائزين بدلا من انتخابه مباشرة من قبل الناخبين، واعتماد السجل المدني الى جانب السجل الانتخابي في الانتخابات المحلية، حيث نصت المادة ٢٨ من القانون المعدل على أنه «حيثما رشحت امرأة يجب أن لا يقل تمثيل المرأة في أي من مجالس الهيئات المحلية عن مقعدين لمن يحصلن على أعلى الأصوات من بين المترشحات»، ونصت المادة ٣١ على أنه «يُنتخب المجلس رئيساً له بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، وفي حال عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة تعاد الانتخابات بين الحائزين على أعلى الأصوات رئيساً للمجلس، وفي حال تساوت الأصوات يتم اختيار رئيس المجلس بالقرعة».

لكن المجلس عاد وأجرى تعديلاً على قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية، بعد أن جرت المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، ففي ١٥/٨/٢٠٠٥ صدر قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥، غير بموجب المشرع الفلسطيني النظام الانتخابي باعتماد النظام الانتخابي النسبي، واعتماد كوتا نسوية بنسبة ٢٠٪ من المقاعد. حيث نصت المادة ١٧ منه

تقاعست السلطة الفلسطينية عن القيام بالانتخابات المحلية في الفترة ما بين العام ١٩٩٦ وحتى نهاية العام ٢٠٠٤ ومطلع العام ٢٠٠٥ عندما أجريت الدورة الأولى من الانتخابات المحلية في ٣٦ بلدة. ثم جرت الدورة الثانية لانتخاب ٨٤ مجلس محلي في أيار ٢٠٠٥. وفي نهاية أيلول أجريت الدورة الانتخابية الثالثة في ١٠٤ بلدات.

١- الإطار التشريعي للانتخابات المحلية

تنص المادة ٨٥ من القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية على أنه «تنظم البلاد بقانون في وحدات إدارة محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويكون لكل وحدة منها مجلس منتخب انتخاباً مباشراً على الوجه المبين في القانون». وصدر قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ لينظم عملية الانتخابات في الهيئات المحلية، معتمداً القانون نظام الأغلبية البسيطة لانتخاب أعضاء المجلس المحلي، كما فصل انتخاب رئيس الهيئة عن بقية أعضاء المجلس بانتخابه لشغل هذا المنصب في ورقة اقتراع ثانية. وبتاريخ ١/١٢/٢٠٠٤ أصدر رئيس السلطة الفلسطينية المؤقت قانون معدل لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٤





لصالحها. وقد تجلت بشكل خاص في الجولة الأولى والثانية. كما أن لجنة الانتخابات قد زجت بنفسها في هذا الصراع عن إعلانها بفوز طرف على آخر قبل إعلان النتائج الرسمية، كذلك جرى في الدورة الثالثة.

- قدرة الفصائل المسلحة على وضع فيتو على قرارات المحاكم وقرارات لجنة الانتخابات ومنعها من إجراء انتخابات الإعادة في بعض الأماكن.
- أبرزت التجربة عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تطبيق أحكام القضاء و/ أو قرارات السلطة نفسها في حال اعتراض أحد الفصائل المسلحة على أحكام القضاء كما حصل في كل من رفح وبيت لاهيا والبريج. وعجزها عن تنفيذ قرار المحكمة إعادة الانتخابات في أحد الصناديق الانتخابية في قرية عطارة.
- ما زالت حركة فتح منقسمة على نفسها وكانت خسائرها في الدوائر الانتخابية (الهيئات المحلية) ناجمة عن تنافس كوادرها فيما بينهم: كان من المرجح في الجولة الثالثة أن تتوحد في قائمة واحدة، خاصة أن الهدف من تبني النظام النسبي هو وجود قوائم تعبر عن أحزاب ومنع الشراكة التنظيمية لحركة فتح. لكن الواقع أثبت عكس ذلك بل إن حركة فتح في بعض المواقع خاضت الانتخابات بثلاث قوائم.. ويمكن النظر إلى استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات المحلية في الجولة الأولى والثانية حول تصويت الناخبين. حيث صوت ٣٣٪ من الناخبين لمرشحي حركة فتح، و٢٤٪ لحماس، و٤٠٪ لمرشحين آخرين. وقد صوت ٦٥٪ ممن قالوا إنهم من مؤيدي فتح مرشحها و٧١٪ من مؤيدي حماس صوتوا لمرشحين من حماس في الجولة الأولى. لكن في الجولة الثانية كان هناك تطابق أكبر بين التعاطف السياسي والنوايا التصويتية ٧٨٪ من مؤيدي فتح صوتوا لمرشحين من فتح و٨٤٪ من مؤيدي حماس صوتوا لمرشحين من حماس.

● أظهرت تجربة المجلس التشريعي في تعامله مع الكوتا النسوية أن من بين أعضائه عدد مهم لا يرغب في تعزيز مشاركة المرأة في العمل العام. حيث حاولوا على مدار العام الماضي عدم النص على تخصيص مقاعد مضمونة للمرأة في المجالس المحلية؛ لكنهم نجحوا في تثبيت الحد الأقصى للمرأة بانثنتين.

ملاحظات ختامية

في نهاية هذه الورقة لا بد من تسجيل قضيتين مهمتين:

القضية الأولى: عوامل اختيار المرشحين في انتخابات المجالس المحلية: أبرزت نتائج الاستطلاع يوم الانتخابات المحلية في الجولة الأولى والثانية أن العامل الأهم هو النزاهة والبعد عن الفساد ومن ثم التعليم تلبيها التدين (ترتفع في غزة ٨٩٪ مقابل ٧٧٪ في الضفة الغربية، وبين الأميين ٩٧٪ مقابل الماجستير فاكتر ٦٠٪) ومن ثم الموقف من عملية السلام وبعدها الانتماء السياسي (ترتفع بين اللاجئين ٦٧٪ مقابل غير اللاجئين ٥٨٪) والعلاقة العائلية والعلاقة الشخصية.

القضية الثانية: المتحكم بالنظام السياسي: قبل عام كان لدينا نظام يتمحور حول شخص قائد رمز حيث كان المجلس التشريعي ومجلس الوزراء وأي مسؤول في السلطة أو المعارضة يتوقف عند أخذه أي قرار ليتساءل هل سيوافق الرئيس القابع في المقاطعة. وبعد رحيله أصبح المتحكم بالنظام هو الخوف والقلق من فقدان السيطرة والسلطة. وكان هذا الخوف والقلق وراء أفعال كل من الرئيس ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، خاصة فيما يتعلق بموضوع الانتخابات لذلك وجدنا تعديل قانون الانتخابات المحلية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ باعتماد السجل المدني رغم إدراك المجلس التشريعي عدم قابلية السجل المدني للاستخدام، ومن ثم تعديل النظام الانتخابي بعد الجولة الثانية، وكذلك محاولة تعديل القانون الأساسي لمنح رئيس السلطة صلاحيات كبيرة والعودة بالنظام السياسي إلى النظام الرئاسي والعودة عن التعديل الدستوري الذي جرى عام ٢٠٠٣.

في تخفيف حدة مواقفها فقبلت بوقف إطلاق النار، وبمبدأ قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبمبدأ التفاوض مع إسرائيل، وبالمشاركة في الانتخابات البرلمانية التي كانت قد قاطعتها في العام ١٩٩٦.

٣- الإشكاليات المرافقة للانتخابات المحلية

اعترضت الانتخابات المحلية الفلسطينية الأولى في ظل السلطة الفلسطينية مجموعة من الإشكاليات القانونية والإدارية والسياسية سواء لجهة تعامل المجلس التشريعي مع قانون الانتخابات المحلية أو تعامل لجنة الانتخابات مع القانون والأوامر الرئاسية وضعف السلطة في تطبيق القانون والأحكام القضائية.

أ/ الإشكاليات القانونية

● تعديل قانون الانتخابات المحلية بين الشرعية والقانونية: جرى تعديل قانون الانتخابات المحلية في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٥ بعد انتهاء الجولة الثانية من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتم بموجبه تعديل النظام الانتخابي من نظام الأغلبية إلى النظام النسبي، وهذا يطرح في أحد جوانبه مشكلة الشرعية. في حين تم انتخاب ثلث مجالس الهيئات المحلية تقريبا وفق النظام القديم وحققت حركة حماس بموجبه تقدما مهما. وهذا التعديل لا يطرح مشكلة قانونية. واعتقد أنه كان من الأجدي ممارسة النظام النسبي في المدن الكبيرة وليس في القرى والبلدات الصغيرة فهو لا يوفر بعدا ذا مغزى لمفهوم الحزبية فيها.

● عدم قانونية تطبيق لجنة الانتخابات العليا للمرسوم الرئاسي رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ المتعلق بالكوتا المسيحية في بعض المدن التي جرت في الجولة الثانية، حيث إن المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٥ لا يستند إلى مرجعية قانونية، إضافة إلى أن الرئيس ليس مخولا بإصداره آنذاك.

● عدم قانونية الإعلان الصادر في الصحف المحلية بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٥ عن لجنة الانتخابات العليا بتطبيقها للقانون المعدل لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ والمتعلق بكيفية ترتيب الكوتا النسوية: إن اعتماد ما تم إقراره في المجلس التشريعي بالقراءة الثانية لمشروع قانون معدل لبعض أحكام قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٥ قبل إصداره من قبل رئيس السلطة ونشره في الجريدة الرسمية وفقا لأحكام المادة (٤١) من القانون الأساسي، وبالتالي فإن اعتماد اللجنة غير قانوني، وأن عمل اللجنة في هذا الصدد يخالف أحكام المادة ١١٦ من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تنص على «تصدر القوانين باسم الشعب العربي الفلسطيني وتنتشر فور إصدارها في الجريدة الرسمية ويعمل بها بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشرها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك»؛ فاللجنة لم تنتظر النشر في الجريدة الرسمية وفقا لأحكام القانون الأساسي بل إنها استبقت أيضا مصارقة رئيس السلطة الوطنية خلافا للقواعد الناظمة لإصدار القوانين والتشريعات في السلطة الوطنية.

● عدم قانونية اعتماد لجنة الانتخابات مجلس محلي الرشيدة بالتزكية. وهنا خالفت اللجنة قانون الانتخابات مرتين الأولى عند قبولها للقائمة التي لا تحتوي على كوتا نسوية فيها، والثانية عند اعتماد فوز هذه القائمة بالتزكية مخالفين أحكام المادة ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ (وتعديلاته). كما أن الحل الذي أبدعته المحكمة ووزارة الحكم المحلي تحت ما يسمى التوافق بإضافة مقعدين إلى المجلس المحلي (من ٩ مقاعد إلى ١١ مقعدا) مع عدم تسمية نساء في المجلس. رغم ذلك يبقى هذا المجلس غير قانوني ولا يجوز التعامل معه واعتماد انتخاب رئيسه لأنه يخالف صراحة أحكام القانون. لأن الأصل في المجلس أن تكون المرأة ممثلة بمقعدين على الأقل لصحة انعقاد المجلس المحلي.

ب/ الإشكاليات السياسية

● تنامي الفتوية على حساب البرامج الحزبية والسياسية والخدماتية واستباق الحملة الانتخابية للانتخابات المجلس التشريعي من قبل حركتي فتح وحماس. حيث حاولت كل من حركة فتح وحماس تبني الفائزين في الانتخابات خلال الجولات الثلاث والإعلان عن فوزها وأن النتائج كانت

٢- إنجازات الانتخابات المحلية

أظهرت الجولات من الانتخابات المحلية مجموعة من الإنجازات يمكن تحديدها:

● الاهتمام البالغ الذي أبداه الجمهور الفلسطيني بالانتخابات المحلية يفوق الاهتمام الذي أولاه هذا الجمهور للانتخابات الرئاسية التي عقدت في كانون ثاني ٢٠٠٥، إذ بينما تراوحت نسبة الاقتراع في الانتخابات المحلية ما بين ٦٨٪ و٨٢٪ فإن نسبة الاقتراع في الانتخابات الرئاسية لم تزد عن ٤٥٪ من أصحاب حق الاقتراع.

● أظهرت الأحزاب السياسية اهتماماً أوسع بالانتخابات المحلية، حيث شاركت كافة الأحزاب فيها، فيما قاطعت حركتا «حماس» و«الجهد الإسلامي» الانتخابات الرئاسية.

● أسهم تغيير النظام الانتخابي للمجالس المحلية في تشجيع المشاركة النسوية عندما وضع القانون المعدل لعام ٢٠٠٤ ومن ثم القانون المعدل لعام ٢٠٠٥ كوتا نسوية بحيث يتم انتخاب امرأتين على الأقل في كل مجلس محلي. بعد إتمام الدورة الثانية للانتخابات المحلية قامت أغلبية من الرجال في ثلاثة مجالس على الأقل بانتخاب امرأة لترأسهم. كما أن الانتقادات الحادة التي وجهتها الأحزاب السياسية وخاصة المعارضة لنظام الأغلبية أدت إلى تعديله بحيث تم تبني نظام التمثيل النسبي الذي يتيح للأحزاب الصغيرة الفوز بعدد من المقاعد يعادل نسبة الأصوات التي حصلت عليها.

● في أعقاب الفوز الذي حققته حركة حماس في الدورتين الأولى والثانية ساد الشارع الفلسطيني الحديث عن احتمال تأجيل الانتخابات المحلية لتقادي المزيد من الانتصارات للحركة الإسلامية ضد حركة فتح. لكن الدورة الثالثة عقدت في موعدها وحصلت فيها حركة فتح على انتصار واسع بفوزها بأكثر من ٥٠٪ من المجالس المحلية.. إن مما لاشك فيه أن استمرار العملية الانتخابية هو الضمانة الوحيدة لتمكين نظام الحكم المحلي من اكتساب الشرعية الشعبية بحيث تتمكن بالتالي من العمل بعزيمة أقوى لمصلحة جمهورها.

● تشجع هذه الانتخابات على المشاركة السياسية وتعزز من مكانة المرأة على المستوى المحلي والوطني وتعزز من ثقة المواطن بنظامه السياسي؛ فمع انتهاء الدورات الانتخابية الخمس سيتم انتخاب حوالي ٥٠٠٠ عضو مجلس محلي. إن تأثير هذه الخطوة على عملية المشاركة السياسية سيكون كبيرا جدا، حيث إن الخبرة المكتسبة في العملية الانتخابية وفي ممارسة العمل العام ستجعل من هؤلاء الأشخاص مرشحين أكثر قوة وخبرة على مستوى العمل العام الوطني، ما سيزيد بالتالي من المشاركة والمنافسة الشعبية والحزبية. بالنظر إلى المستوى العالي من فقدان الثقة في الأداء والعمل الحكومي ونظراً للانتشار الواسع للاعتقاد بتفشي الفساد في السلطة الفلسطينية، ولغياب الأداء الفعال في معظم مؤسسات السلطة، فإن ازدياد المشاركة السياسية سيعزز بالتأكيد من شرعية السلطة الفلسطينية.

● لعل الأكثر أهمية على المدى القصير هو أن نجاح العملية الانتخابية على المستوى المحلي سيوفر للعديد من المجموعات والتنظيمات المستنثة من المشاركة السياسية الرسمية (مثل الحرس الجديد في الحركة الوطنية، والمعارضة الإسلامية، والنساء، والأحزاب اليسارية) الفرصة لممارسة النفوذ والتأثير السياسي على الحياة العامة ولاندماج في العمل والنظام السياسي الرسمي. كما أنه مما لاشك فيه أن الانتخابات المحلية توفر لهذه المجموعات الفرصة للاندماج في العملية السياسية الرسمية ولاكتساب الخبرة المطلوبة في إدارة العمل العام.

● من الملاحظ أن كافة المجموعات التي كان من السهل في السابق تهميشها (لأنها رفضت التعامل في السابق مع نتائج عملية السلام وبالتالي قاطعت المؤسسة الرسمية) تصر اليوم على المشاركة في الحكم المحلي والانتخابات. لذلك يشكل الحكم المحلي نقطة الدخول الحقيقية الأولى لهذه المجموعات في النظام السياسي. إن هذا المدخل الجلي وما يتبعه من دخول لاحق في العملية السياسية الوطنية قد يساهم في إضفاء صبغة من الاعتدال على مواقف المجموعات المتشددة (كإسلاميين) تجاه عملية السلام.

● أظهرت التجربة القريبة أن الدمج والتنشئة السياسية لحركة حماس في خضم العمل الوطني والإسلامي المشترك خلال سنوات الانتفاضة قد ساهم

المؤسسات النسوية في غزة .. برامج عديدة لتعزيز حضور المرأة «سياسياً»

فايز أبو عون:

من جهتها قالت الناشطة النسوية نادية أبو نحل، مدير طاقم شؤون المرأة - محافظات غزة: الطاقم من المؤسسات السباقية في دعم وتمكين المرأة، ليس على مستوى الانتخابات المحلية فحسب، بل وفي جميع المجالات، لا سيما تقوية وتمكين قدراتها الإدارية، لإدارة تخطيط وتطوير مشاركتها في مجال الدفاع والضغط والتأثير في السياسات باتجاه زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبينت أبو نحل أن الطاقم الذي يواكب العملية الانتخابية منذ البداية، بدأ بإجراءات تنظيم الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات، بهدف إدماج مفهوم التمكين في دوائر المرأة في الوزارات وفي المؤسسات النسوية، والعمل على توفير البيئة المناسبة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من خلال سياسات اقتصادية تسهل من إمكانية مشاركتها، ورفع وعي المجتمع بأهمية المشاركة في الحياة الاقتصادية، وحقها في ذلك. وأكدت أن الطاقم يسعى إلى جانب ذلك كله إلى تمكين وتعزيز المرأة الفلسطينية لتشارك وتسهم في بناء الوطن الفلسطيني الديمقراطي، وفي ترسيخ مجتمع مدني فاعل تحكمه القيم الوطنية والحضارية والإنسانية واستكمال مهمة إعادة دمجه في مجتمع مدني متحضر قادر على صقل وإطلاق قدراتها من خلال تمكينها من المشاركة في مرحلة البناء والاستقلال ضمن برامج تهدف لتعزيز روح الانتماء الوطني والفردية لديها، والى تنمية الاعتماد على الذات والثقة بالنفس، وإذكاء روح التكافؤ والعمل الجماعي في سبيل ترسيخ مفاهيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتطوير الالتزام الحكومي بقضايا النوع الاجتماعي للنهوض بالمرأة.

وحول إن كانت ثمة تحالفات بين الأطر النسوية لدعم المرشحات، قالت أبو نحل «بالتأكيد هناك عمل دؤوب منذ أسابيع لتنظيم لقاءات لعقد تحالفات لصالح بعض النساء اللاتي من الممكن أن يمثلن قضايا المرأة ويحملن همومهن للمجلس، ويدافعن عن قضايا النساء».

وأضافت: نحن مع وصول المرأة لمستوى صنع القرار، ولكننا مع المرأة التي تحمل أجنحة نسوية، وتدافع عن قضايا المرأة، وتعبر عن وجهة نظر المرأة، منتقدة عدم قدرة النساء حتى هذه اللحظة القيام بخلق شكل من أشكال «الاتفاق النسوي» لصالح قضايا المرأة بشكل عام، موضحة أنه بداخل الحركة النسوية هناك العديد من النساء يتوجهن بأصواتهن لانتخاب الرجال دون النساء، وذلك كون النساء حتى الآن غير قادرات على خلق واقع يتماشى ويتناسب مع وضع المرأة التي أصبحت تشغل جميع المناصب القيادية دون استثناء، ولكن اللعبة السياسية ما زالت جديدة على المرأة رغم تقدمها هذا.

وقالت «من أجل إعادة اللعبة السياسية على مستوى الدولة، تحتاج المرأة إلى تمكين يبدأ من الحزب الذي تنتمي إليه، كما إنها تحتاج إلى إتقان جملة من المهارات اللازمة لذلك، لأن وضع المرأة داخل الحزب السياسي ما زال متواضعا سواء على مستوى التمثيل، أم الوصول لموقع من القرار السياسي».

ولم تختلف وجهة نظر الناشطة النسوية شادية شاهين من جمعية المرأة العاملة للتنمية عن وجهة من سبقها في الحديث، حيث أكدت أن العيب الأكبر في العملية الديمقراطية المتمثلة الآن في الانتخابات التشريعية، يقع على كاهل المرأة نفسها، لأنه دون وجود حافز قوي لديها بالنهوض بمستواها في صنع القرار، والوصول لأعلى المستويات، ستبقى امرأة تابعة، وتسير دائما في ذيل القافلة.

وأشارت شاهين إلى أنه ورغم ذلك فالمرأة تحتاج مآ كمؤسسات نسوية، إلى الكثير من الدعم المعنوي واللوجستي المنظم، من خلال تنظيم الدورات التدريبية والتأهيلية، وورش العمل التي تختص بدور المرأة، وأهمية وجودها في المراكز القيادية، ومراكز صنع القرار.

من الجدير بالذكر أن وجود برامج متعددة للمؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، فيما يتعلق ببرامج «المرأة والانتخابات»، لا يعني أنها بالضرورة تلبي الاحتياجات الحقيقية للمرشحات، خصوصا وأن الأغلب منها موجه للمرأة الناجية، حيث ترى العديد منهن أن برامج معظم هذه الجمعيات متشابهة في الكثير من تفاصيلها، بل أن جزءا منها لا يعدو كونه «تنفيذاً لبرامج تفرضه عليها الجهات المانحة للحصول على التمويل، دون الالتفات إلى ما تحتاجه المرشحات حقيقة»، الأمر الذي ربما يتطلب مناقشة أوسع في تقارير صحافية أخرى.



ومؤسسات المجتمع المدني، سعى إلى دعم المرأة في العملية الانتخابية خلال إدخال التعديلات اللازمة على القانون الانتخابي للمجالس المحلية، واعتماد كوتا نسائية بتمثيل لا يقل عن ٣٠٪ من مقاعد المجالس المحلية، وكذلك تخفيض رسوم الترشح للانتخابات.

وبدورها قالت رئيس اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية - محافظات غزة، رضا نتيل: إن دور الاتحاد لا يقل أهمية عن دور أي من اللجان والجمعيات والمؤسسات النسوية الأخرى بشكل خاص، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، في دعم المرشحات بحملات التوعية اللازمة لجمهور الناخبين والناخبات، حيث تم إعداد الكثير من البرامج التي تصب في صالح المرأة.

وأضافت نتيل أن أول هذه البرامج ستكون عبارة عن إطلاق حملة التوعية «من بيت لبيت»، والتي سيتم فيها توعية الناخبين بالواجبات الملقاة على عاتقهم تجاه شعبهم من خلال اختيار ممثلهم في البرلمان، وأيضا توعيتهم بحقوقهم في انتخاب مرشحين ومرشحات ذوي كفاءة عالية لرفع صوتهم عاليا، وإيصاله لصناع القرار، والعمل على توفير كل ما من شأنه أن يحفظ لهم كرامتهم، ويضمن لهم حريتهم، ويوفر لهم فرص عمل لسد رمق جوعهم.

وأشارت نتيل إلى أن الاتحاد وبالتعاون مع غيره من المؤسسات سيعمل على تنظيم مهرجانات شعبية مركزية في كافة المناطق لصالح المرأة، ولوقف أي تمييز قد يحدث في غير صالحها، لا سيما في القوانين التي تشرع.

وعن وجهة نظرها حول نظرة بعض الرجال للمرأة على أنها صوت انتخابي فقط لصالحه وأمثاله من المرشحين، دون أن يسمح الكثير منهم أن يكونوا صوتا انتخابيا لصالحها مع إقرار بعضهم في السر والعلن بأن المرأة هي نصف المجتمع، بل وأكثر من ذلك بكثير، قالت نتيل إن المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات العربية تربى على أن يكون مجتمعا ذكوريا وأبويا فقط، وينظر لمصلحة الرجل على حساب المرأة ومصالحها، دون الالتفات إلى أنها تمثل نصف المجتمع.

«شاركين.. لتكتمل الصورة»، شعار لحملة طالما أطلقها مركز شؤون المرأة في غزة، في إطار مشروع «البحث والتدريب للنساء الفلسطينيات»، والذي يهدف إلى تشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية، وخوض انتخابات المجالس المحلية، والبلدية، والتشريعية، كمرشحة لها دور ريادي، وكناخبة لها حقوق وعليها واجبات.

ولفتت عندليب عدوان، مديرة برنامج الاتصال والإعلام في المركز، أن هذه الحملة التي نفذت في السابق، وتضمنت العديد من الأنشطة والفعاليات التي أخذت طابعا عاما، جاءت بناء على نتائج البحثين اللذين قام بتنفيذهما المركز نفسه في الفترة الماضية، واللذين أكدوا على ضعف المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة، وكذلك في مجالس الحكم المحلي.

وأضافت عدوان أنه وللنهوض بمستوى المرأة في المرحلة المقبلة، شارك المركز كغيره من المؤسسات في تأسيس اللجنة التحضيرية لدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما أنه يعد حاليا لحملة تهدف إلى دعم النساء، وإتاحة الفرصة أمام وسائل الإعلام الالتقاء بهن بسهولة ويسر.

وأوضحت عدوان أن للمركز أنشطته الخاصة به والتي قام بتنفيذ جزء منها بالتعاون مع جمعية المرأة العاملة للتنمية الفلسطينية، حتى هذه اللحظة، انسجاما مع الوضع العام ومتطلباته، كما وسيقوم بتنفيذ الجزء الآخر في المرحلة الحالية والمستقبلية بالتعاون مع جمعية المرأة العاملة، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وأعربت عدوان عن أملها في حصول المرأة على مشاركة أوسع من السابق في البرلمان، غير مستبعدة ذلك كون العديد من المرشحات هن من ذوات الكفاءة العلمية والعملية والنضالية الكبيرة، ولديهن القدرة على المشاركة الفاعلة في جعل البرلمان المقبل أكثر فاعلية من ذي قبل، ولكن الظروف المحيطة بالمرأة، والمعطيات على الأرض لا تدل على أن المرأة ستحصل على أكثر مما يخصه لها نظام «الكوتا».

ولفتت إلى أن المركز ومن خلال عضويته في الحملة الوطنية لتطوير مشاركة النساء في الحياة السياسية إلى جانب العديد من المؤسسات والأطر



ساند أبو فرحة:

«المشوار طويل وشائك» المرأة في الأحزاب السياسية.. حضور أكثر من «خجول»

من جهتها ترى خالدة جرار، القيادية في الجبهة الشعبية، أن هناك تراجعاً لافتاً في هذا المجال، مرده إلى ما تلا اتفاق «أوسلو» من انكفاء لدور معظم الحركات والأطر النسوية والأحزاب السياسية الناشطة من قبل، ما انعكس سلباً على كافة القطاعات وخاصة النساء، مشيرة إلى حصول حالة من العزوف بين النساء عن العمل السياسي، «إلى ما قبل عامين تقريباً، فحينها أخذ الحديث يدور عن إجراء انتخابات، وبالتالي أخذت الأمور بالتغير، ولعبت الحركة النسوية، ومجموعة من قيادات الأحزاب دوراً حاسماً في تثبيت «الكوتا»، وعلى إثر تجربة الانتخابات المحلية، فتح المجال بشكل أوسع من ذي قبل للنساء من أجل التأثير والمشاركة في صنع القرار».

خالدة جرار: أحزاب ذكورية

وتضفي جرار قائلة: النظرة داخل الأحزاب ذكورية، وبالتالي لا يمكن أن يفعل دور المرأة الحزبي، إلا ببذل جهود مضاعفة للوصول إلى مراكز متقدمة، وإحداث تغيير في المفاهيم السائدة في هذه الأحزاب. وفيما يتعلق بواقع المرأة داخل الجبهة الشعبية، تشير إلى أنه أفضل من غيره، ولكنه ليس بمستوى الطموح.

وتؤكد جرار، أن على المرشحات الفائزات بمقاعد داخل «التشريعي»، أن يبادرن إلى طرح تشريعات تخص المرأة مثل قانون الأحوال الشخصية والعقوبات، وأن يعنن بهوم المواطن ومشاغله وخاصة على صعيد الدفاع عن الحريات العامة، وترسيخ مبادئ كتكافؤ الفرص، والمساءلة. وغير بعيد عما تقدم، فإن تغريد كاشك، عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي، تؤكد أن واقع المرأة داخل الفصائل ضعيف، وتقول: رغم ذلك أنا لست متشائمة، فبعد تجربة الانتخابات المحلية، والاستعدادات الجارية للانتخابات التشريعية، أعتقد أن انضمام النساء للحركة السياسية سيكون أفضل مستقبلاً.

وتعزو كاشك، واقع المرأة «الخجول» داخل الأحزاب السياسية، إلى الثقافة والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، والتي لا تمكن المرأة من أخذ دورها المستحق.

وتضيف: التحولات على الساحة الفلسطينية بعد «أوسلو»، غيرت منحى توجه النساء، إذ أصبح تركيز الكثيرات منهن يتجه إلى العمل داخل المنظمات الأهلية، وبالتالي صارت مناصبهن تدفعهن أكثر إلى تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي أكثر من الاهتمام بالجانب السياسي، (...) وهو ما يضاف إلى عدم تقبل الأحزاب نفسها لدور المرأة، بل وحصرت هذا الدور في الاهتمامات ذات الطابع الاجتماعي، عبر متابعة القضايا ذات الصلة بالنساء والأطفال.

وتردف: المرأة ليست كالرجل في العمل الحزبي، فهي بحاجة إلى فرض تقبلها كامرأة بداية، وكسياسية من جهة أخرى، بعكس الرجل الذي ليس عليه سوى أن يعمل على تقبله سياسياً فقط.

وفي رد على سؤال حول وضع المرأة داخل «النضال الشعبي» تقول: أعتقد أنه أفضل من الأحزاب اليسارية الأخرى، بدليل وجود أربع نساء في اللجنة المركزية، جميعهن حصلن على مواقعهن عبر الانتخاب، ولكن ورغم ذلك فإن هذا التمثيل ليس بالمستوى المطلوب، خاصة مع عدم وجود اية امرأة في المكتب السياسي، وهذا يدل على أن القرارات السياسية لا تزال محصورة بيد الرجل.

وعن المطلوب من المرشحات الفائزات في الانتخابات التشريعية تقول كاشك: عليهن الجمع بين الدور النسوي والسياسي، وأن يسعين لغرض أنفسهن ليس في القضايا الاجتماعية فقط، بل في الشؤون العامة، وأن يساهمن في التوجهات السياسية داخل البرلمان، وأن يلعبن دوراً فاعلاً في تعديل التشريعات المحققة بحق المرأة، إلى جانب أن يبذلن قصارى جهدهن، ليكن قدوة للقيادات الشابة لخوض التجربة نفسها مستقبلاً.

آمال خريشة: نظرة دونية

من ناحيتها، تشارك الناشطة النسوية آمال خريشة، مدير عام جمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية، من سبقها الرأي، عبر الإشارة إلى أن النظرة الدونية لدور المرأة، أدى إلى انخفاض حجم تمثيلها داخل الأحزاب.

رغم تبوء بعض الكوادر النسوية مراكز في الهيئات القيادية لغالبية الفصائل الفلسطينية، إلا أن أقل ما قد يوصف به التواجد الأنثوي في هذه الهيئات أنه «خجول»، باعتباره لا يتناسب مع حجم حضور المرأة في العمل السياسي الفلسطيني.

وتدرك القيادات في الفصائل حقيقة واقع المرأة في هذه الفصائل، ولا يترددن في الإشارة إلى أن طبيعة الفصائل «الذكورية»، بالدرجة الأولى، هي العامل الحاسم أساساً في معادلة إقصاء المرأة عن تبوء مواقع قيادية في الفصائل.

وتعتقد هذه القيادات بأن بدء العملية الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية، عبر تنظيم الانتخابات المحلية، ومن ثم نظيرتها «التشريعية»، أسهم في نوع من الحراك على صعيد تفعيل المشاركة النسوية في عملية صنع القرار، لكنهن يؤكدن أن الطريق من أجل تكريس دور أكبر للمرأة الفلسطينية في العمل السياسي، لا تزال طويلة.

وبعيداً عن الواقع السائد، فإن التطورات داخل العديد من القوى السياسية، أظهرت مجدداً قدرة المرأة على منافسة الرجال في الوصول إلى مواقع صنع القرار، فيما لو أتيح لها المجال لذلك.

ربيحة ذياب: تمثيل محدود

وفي تعليقها على واقع المرأة داخل الأحزاب والفصائل الفلسطينية، تقر ربيحة ذياب، عضو المجلس الثوري لحركة «فتح»، بأنه «ليس كما يجب»، موضحة بأن عدد النساء في الهيئات القيادية للفصائل ليس بالمستوى المطلوب.

وتضيف: في حالات عديدة استطاعت النساء شق طريقهن إلى مراكز متقدمة داخل فصائلهن، ولم يتمكن أحد من اعتراض مسيرتهن، وفي المقابل فإن هناك أخريات ينتظرن إنجاز الأمر ذاته، وهو ما يبدو صعب المنال.

وتتابع: وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار داخل الفصائل يحتاج إلى جهود مضاعفة لا سيما مع تشعب المهام المطلوبة منها سواء أكان على مستوى أسرتها، أم على صعيد عملها التنظيمي.

وتعزو ذياب محدودية الحضور الأنثوي في المراكز القيادية للفصائل، إلى نمطية التفكير التي تحكم هذه الفصائل، والقائمة على أن الرجل وحده من ينبغي أن يكون القائد.

وتضيف بنبرة لا تخلو من المرارة: قد يكون الكثير من زملاء المرأة في الفصائل ينظرون بعين التقدير لكفاحها، ولكن عندما يصل الأمر إلى فرز القيادات فإن غالبيتهم يفضلون أن تكون حكرًا على الرجال.

كما ترى ذياب، أن أحد عوامل ضعف الحضور النسوي داخل الفصائل، يعود إلى عدم تمتع الكثير من النساء بطول نفس، «فالكثيرات منهن عندما يتزوجن ويرزقن بأبناء يخترن طوعاً أو ابتعاداً عن العمل الحزبي».

وتقر ذياب بشكل عام أن طريقها للحصول على موقع متقدم داخل فصائلها، لم تكن مفروشة بالورود، ولا تزال تتذكر كيف أنها كانت المرأة الوحيدة إبان انتفاضة العام ١٩٨٧، الموجودة في هيئة تنظيمية عليا تابعة لـ«فتح».

وحول دور الانتخابات وخاصة التشريعية في إحداث تغيير على صعيد تفعيل المشاركة النسوية السياسية، لا تخفي ذياب أن إقرار «الكوتا» أسهم في تحقيق بعض التقدم على صعيد تمكين المرأة وتفعيل دورها، مضيفة: «إنجاز أن يصل عدد النساء داخل المجلس التشريعي المقبل إلى ١٢ نائباً».

توسيع الاهتمامات

ترى ذياب، أن على النساء الفائزات بالانتخابات التشريعية، الاهتمام بطرح قضايا المرأة وهومها، دون أن يعني ذلك عدم التعاطي بنفس الدرجة من المسؤولية مع القضايا العامة.

وتستطرد ذياب: عضو البرلمان سواء أكان رجلاً أم امرأة، يمثل كافة أبناء الشعب الفلسطيني، وبالتالي يجب أن يهتم بمختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (...) إلا أن ذلك لا يلغي أن نجاح النساء في إثبات أنفسهن في العمل التشريعي، من شأنه أن يفتح آفاقاً كبيرة أمام تعزيز مشاركتهن السياسية بشكل عام.

وتنوه خريشة، إلى أن «الأحزاب الفلسطينية إذا لم تنجح في استعادة دورها، لاسيما على صعيد التعبير عن مصالح ورؤى مختلف القطاعات بما فيها المرأة، فإنها ستبقى معزولة، وأسيره أطار «الرمزية»، الذي لم ينجح في عملية استشراف المستقبل، والتفاعل معه من أجل التغيير».

بيد أنها ترى أن «الكوتا» أثرت بشكل «لا بأس به»، في إحداث تغيير بمستوى مشاركة المرأة السياسية عديداً ونوعياً، إذ لولا أن القانون نص على حصول النساء على مقعدين كحد أدنى في المجالس المحلية، لما أمكن اختراق القوائم التي شكلت على أساس العشائرية والفصائلية، مشيرة إلى أن «البعض حاول التلاعب بالقانون، عبر إشاعة أن الكوتا ليست ضرورية، وقاموا بتشكيل قوائم تخلو من النساء، ما جوبه من قبل الحركة النسوية، التي عمدت إلى فضح مثل هذه الممارسات».

وتضيف: فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، تمكنت النساء من الحصول على كوتا على مستوى القوائم النسبية، وليس الدوائر، ولولا ذلك لكان من الصعب تصور وجود عدد كبير من النساء داخل «التشريعي»، مع مراعاة أن العدد المتوقع من الإناث في المجلس المقبل، ليس بالمستوى المطلوب.

وترى خريشة، أسوة بمن سبقها، أن على المرشحات الفائزات في الانتخابات التشريعية، ألا يحصرن اهتمامهن بقضايا النساء فقط، وإن أشارت إلى أن عليهن عدم إغفالها في الوقت نفسه.

وتقول في هذا الصدد: يجب على البرلمانيات، تعديل مشروع قانون العقوبات، والأحوال الشخصية، ورقابة القوانين التي سبق سنّها، علاوة على السعي لإنشاء لجنة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وهي الفكرة التي طرحت خلال فترة ولاية البرلمان الحالي ولم تنفذ.

وتختم قائلة: المرأة الفلسطينية في الدورة الانتخابية الثانية للتشريعي، أكثر وعياً وثقة بالنفس من الانتخابات السابقة، رغم أن هذا لا يلغي أن المجلس الأول ضم نساء استطعن التفاعل مع قضايا المواطن الفلسطيني، ولكن كان هناك تقصير من قبل بعضهن فيما يتعلق بقضايا المرأة.

المرأة في «برايمرز فتح» .. آراء متباينة حول الهامشية والحضور!

خاص بـ «المرأة والانتخابات»

يعد فشلاً للمرأة، ولن يؤثر على وضع المرأة في المجلس التشريعي طالما أنها أعطيت في القوائم الانتخابية فرصة الفوز بمقعد واحد بعد ثلاثة رجال، ومقعد ثانٍ بعد أربعة رجال، ومقعد ثالث بعد خمسة رجال وهكذا، وأيضاً طالما أن الرئيس أبو مازن أكد من موقعه الرئاسي دعمه للمرأة حين قال «إذا لم ينجح أخوات، سيكون هناك تدخل لصالحهن»، وهذا بحد ذاته تمييزاً إيجابياً لصالح المرأة، ودعماً حقيقياً من القيادة السياسية لها، وهذا لم يأت من فراغ، بل لكونها أثبتت جدارتها وقدرتها في جميع الميادين.

ولفتت إلى حضور المرأة في المجلس التشريعي، قائلة إن الناثبات الخمس في المجلس التشريعي أثبتت حضورهن في جميع المجالات، ولم يوفرن جهداً لصالح ولخدمة المرأة سواء في سن القوانين التي لها علاقة مباشرة بحياة ووضع المرأة، أو في الحياة العملية.

وحول إن كان الرجل يتطلع للمرأة في الانتخابات على أنها صوت انتخابي فقط لصالحه، وليست امرأة قادرة على الترشح والفوز وتحمل الأعباء جنباً إلى جنب مع الرجل، تشاركه عملية بناء الوطن، كما شاركته عملية النضال والتحرير، أكدت الأطر ضرورة أن تكون المرأة كصوت انتخابي، وكمرشحة في ذات الوقت، وأن تكون لها بصمتها وحضورها في جميع مناحي الحياة.

وتابعت تقول إن المرأة تقوم بدورها في الانتخابات، ولكن هناك عوامل كثيرة تتحكم في عملية نجاحها، وإذا كانت هناك فرصة لفوز المرأة فستكون من خلال الكوتا المخصصة لها، كما أنه يجب على الناخبين والناخبات على حد سواء اختيار الرجل والمرأة الأنسب لهذا المنصب، والذين سيكونون أمينين على مصالح الشعب، وقادرين على نزع الثقة، أو منحها لأية حكومة لا تكون قادرة على إدارة أمور المجتمع بشكل صحيح. وأمام تباين وجهات النظر، واختلاف الآراء، وتعدد المواقف، لا بد من تحمل المرأة مسؤولية النهوض بمستواها بنفسها، وأخذ دورها، من خلال العمل على كسب ثقة الناخب بها، ليس بشراء الذمم والأصوات كما يحدث هنا وهناك في الكثير من الأحيان، بل من خلال تفانيها في إظهار وترويج برامجها الانتخابية.

والجدير ذكره أن دائرة المرأة الفتحاوية، ومعظم الكوادر النسوية، في رفح جنوب قطاع غزة، نظمت في السادس من شهر كانون الثاني الجاري اعتصاماً أمام مبنى المجلس التشريعي في المدينة للمطالبة بضم مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية القادمة، ومشاركتها في صنع القرار.

نهجيمقراطي

وكانت عضو هيئة إقليم رفح في منظمة الشبيبة الفتحاوية، اكتمال حسين تساءلت عما إذا كانت هناك مؤامرة تحاك ضد المرأة الفتحاوية لإقصائها عن المشاركة السياسية والبرلمانية، أم لا.

من جهتها، ترى نجاة أبو بكر، الفائزة في انتخابات الحركة عن محافظة نابلس، أن النهج الديمقراطي الذي كرسته حركة فتح لاختيار مرشحي الحركة إلى المجلس التشريعي يعكس حيوية هذه الحركة وإيمانها بضرورة ضخ دماء جديدة للحركة لتدحض كافة الشائعات التي ترؤج حول خوف الحركة من تدافع الأجيال، مشيرة إلى أنه لم يحن الوقت للمجتمع الفلسطيني كي يتقبل أن تكون المرأة في المراكز القيادية.

أما عنان الانيرة، التي ترشحت لانتخابات «البرايمرز» في المحافظة نفسها ترى أن جهوداً كبيرة بُذلت خلال السنوات الماضية عبر العديد من الوسائل لتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية وتعزيز مشاركتها في صنع القرار، ولكن الأمر يتطلب سن العديد من القوانين الهادفة إلى تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية كي لا تبقى مشاركة المرأة أسيرة لقانون الكوتا، موضحة أن ٧٨ امرأة كانت قد ترشحت لدخول «البرايمرز» في محافظة نابلس إلا أن هذه العدد تقلص إلى أربع.

ورغم أن الاثيرة تقبل الانتخابات كطريقة لتحديد المرشحين لانتخابات المجلس التشريعي إلا أنها ترفض الطريقة التي جرت فيها العملية وما شابها من تزوير وإجراءات غير نظامية.

وتجمع هؤلاء الناشطات الفتحاويات على صعوبة الانتخابات القادمة في ظل المنافسة الكبيرة التي ستشهدها، ما يتطلب من حركة فتح التوحد ووقوف الجميع صفواً واحداً خلف الحركة، ومطالبات بمزيد من الاهتمام بالمرأة وقضاياها داخل الحركة، بما يتناسب مع تاريخها النضالي، على حد تعبيرهن.

المجتمع والسلطة، معتبرة ما حدث في انتخابات فتح في رفح، وعدم حصول أي من المرشحات الثلاث، عائشة الكرد، وفاطمة الخطيب، ومنى البرديني، على ما يؤهلهن للنجاح، ابتعاداً عن النظم والقوانين التي أكدت على التمييز الإيجابي لصالح المرأة (الكوتا)، مطالبة بضرورة تطبيق هذا النظام داخل الأحزاب والفصائل السياسية.

ولفتت إلى أن هذا التمييز، ليس منةً من أحد على المرأة، بل هو ما شرعه المشرع، وسُن في القانون الأساسي الذي أكدت نصوصه أن المرأة والرجل سواسية في كل ميادين الحياة، وفي قانون الانتخابات العامة، الذي أكدت نصوصه أيضاً ضرورة الالتزام المركزي لتوزيع الكوتا النسوية.

ورغم ذلك تقول صيدم: «نعتقد أن شعبنا لديه الوعي الكافي، والنظرة الإيجابية للمرأة، فهو يقدر دورها وعطاءها، وبالتأكيد لن يتجاهل هذا الدور في الانتخابات التشريعية المقبلة، ولا بد أن تكون قيادة الحركة قريبة من رأي القاعدة الجماهيرية، كما أنه من المؤكد أنه سيكون هناك تقدير وإحياء واهتمام بالكفاءات النسوية للمشاركة في البرلمان القادم».

إجرام بحق المرأة

ولم يختلف رأي الناشطة النسوية في حركة «فتح»، مدير عام دائرة المرأة والطفل في المجلس التشريعي، أمال حمد، عن رأي من سبقتها في الحديث مؤكدة أن حركة فتح «أجرت بحق المرأة في انتخاباتها الداخلية في رفح، كما أجرت من قبل في تعطيل إجراء الانتخابات في بعض المناطق الأخرى من القطاع والضفة الغربية».

وفي الوقت الذي رفضت فيه حمد اعتبار ما شاب انتخابات فتح الداخلية في بعض المناطق من أحداث عنف وتحطيم وحرق صناديق الاقتراع، وإطلاق النار في المراكز الانتخابية، وطرد المشرفين على الانتخابات والاعتداء على بعضهم، فشلاً كاملاً، كون أن الحركة استطاعت إجراء الانتخابات في رفح، في جو من الديمقراطية، حسب وجهة نظرها، عادت من جديد وتراجعت عن ذلك لصالح أن فتح فشلت في انتخاب امرأة واحدة من بين المرشحين الستة الذين جرى انتخابهم في محافظة رفح نفسها.

وأرجعت فشل الحركة في إجراء انتخابات داخلية، ما انعكس بالسلب على المرأة، لاعتبارات منها أن الحركة حصرت نفسها في وقت محدود وقصير، وفتحت العملية الانتخابية أمام هيئة الناخبين دون وجود ضوابط ومعايير، وذلك بسبب رغبتها في تجسيد الديمقراطية من خلال المشاركة الواسعة، متناسية أنها ليست حزبا سياسيا، وأنه ليس لديها إليه لحصر عدد أعضائها الرسميين، والناصريين، والمؤيدين.

وفي معرض ردها على سؤال حول أسباب عدم انتخاب أية امرأة في رفح وبعض المناطق الأخرى، قالت حمد إن «فتح» بشكل عام أجمعت، وما زالت، بحق المرأة، كونها لا تتعاطى معها على أنها تشكل ما نسبته ٥٠٪ من المجتمع الفلسطيني، وأيضاً تشكل ما نسبته ٥٠٪ من الأطر القاعدية للحركة، فنرى أنها لا تشكل في الأطر القيادية سوى ١٥٪ فقط، موضحة أن هذا الإجحاف انعكس سلباً على «البرايمرز».

وذكرت حمد أن حركة «فتح» كغيرها من الحركات الأخرى تنظر للمرأة على أنها صوت انتخابي فقط لصالح الرجل وليس لصالح المرأة أو المجتمع نفسه، وهذا إجحاف كبير بحق المرأة، وما حدث في رفح خير دليل على هذا الإجحاف بحق المرأة.

ورأت رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية فاطمة الخطيب التي لم يحالفها الحظ في انتخابات فتح الداخلية «البرايمرز»، أن ما حصل مع النساء المرشحات، وعدم فوز أي منهن سيؤثر بالسلب على العملية الانتخابية والديمقراطية برمتها، وقد يفقد الحركة الكثير من أصوات الناخبين الذين اطلعوا عن كذب على كل ما حدث، لأن فتح ليست حزبا سياسيا له تأثير مباشر على ناخبيه كالأحزاب الأخرى، بل هي حركة جماهيرية تتأثر ويتأثر جمهورها بالمؤثرات الخارجية.

واعتبرت مريم الأطرش عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، أي فوز للمرأة في أي انتخابات كانت، حتى وإن كان ضئيلاً، انجازاً بحد ذاته، ذلك أن للمرأة وضعها الخاص من حيث انشغالها بالأسرة، والمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها داخل البيت، والمؤسسة، والمجتمع على حد سواء.

وأضافت الأطرش أن ما حدث في رفح وغيرها من المناطق الأخرى، لا



«ما حدث في انتخابات فتح الداخلية «البرايمرز»، لا سيما في محافظة رفح، جنوب قطاع غزة، من تجاهل واضح من قبل الرجل للمرشحات من النساء، هو خير دليل ليس على حبه وشغفه في استمرار هيمنته، وفرض سيطرته على المرأة فحسب، بل ورغبته الأكيدة في السيطرة على مصدر صنع القرار أيضاً».

بهذه الكلمات عبرت النائبة في المجلس التشريعي والقيادية في حركة «فتح» جميلة صيدم، عن وجهة نظرها في كل ما حدث داخل البرايمرز في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، صابية جام غضبها على من عبثوا وخربوا وكانوا سبباً في إلغاء الانتخابات الداخلية، في مناطق عدة من جهة، وعلى من يسعون عن قصد وسبق لإصرار وترصد إلى تهيمش المرأة ودورها النضالي في جميع مجالات الحياة، بدءاً بحمل السلاح، وانتهاءً بكونها ربة بيت، وأم.

وقالت صيدم: «أنا لا أعول كثيراً على الرجل في دعم المرأة لا في انتخابات فتح الداخلية، ولا حتى في الانتخابات التشريعية العامة، داعية المرأة إلى دعم نفسها بنفسها، بحيث لا تنصهر في بوتقة الرجل، دون النظر لحساباتها.. فالرجل يريد منها أن تكون صوتاً انتخابياً له، في حين أنه لا يمكن أن يكون صوتاً انتخابياً لها أو حتى معها».

وأضافت: هذا غير لائق، وغير مناسب في ظل حركة نسوية مستمرة في كل المراحل النضالية، فما حدث يعد إجحافاً بحق المرأة التي هي ركيزة أساسية في عملية النضال والصمود، وشريك أساسي في مراحل بناء

برنامج تقوية ودعم القيادات النسوية الفلسطينية/ المرأة والانتخابات



المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

مؤسسة فلسطينية غير حكومية مستقلة، مقرها القدس الشرقية، تهدف إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح داخل المجتمع الفلسطيني ومؤسساته المختلفة، عبر الحوار الفاعل والمعمق، والتبادل الحر للمعلومات والأفكار بالإضافة إلى تشجيع الشفافية وتحمل المسؤولية.

تأسست "مفتاح" في كانون أول ١٩٩٨، بهدف المشاركة في بناء دولة فلسطينية ديمقراطية تتمتع بسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة، والحكم بالمشاركة، وترسيخ مبادئ السلام العادل، والتعاون والوفاء الدوليين، وتبادل وتعميم المعلومات، والانخراط في حوار عالمي مبني على أسس المشاركة والندية.

استطاعت "مفتاح" خلال السنوات الماضية ترسيخ أرضية صلبة تجاه التنمية في فلسطين والمنطقة، والمساهمة في صياغة السياسات والاستراتيجيات طويلة وقصيرة الأمد للتعامل مع القضايا الضرورية والمحتملة للشعب الفلسطيني.

وتسعى "مفتاح" لخلق إطار فعال للمعلومات والاتصالات، من خلال تنفيذ خطة تفاعلية لشرح قضايا السياسات العامة ونشر المعلومات الموثوقة التي تتحرى الدقة.

كما وتتطلع "مفتاح" للمشاركة في بلورة الوعي والإدراك الجمعيين مقابل القوالب الموروثة والتي تعكس مدى تأثير الإرث المتراكم من التشويه، والإقصاء، والحرمان من المعلومات، الذي عانى منه الخطاب الفلسطيني على المستويين المحلي والدولي. وقد بذلت "مفتاح" لأجل ذلك جهداً كبيراً في إقامة علاقات شراكة متينة، من خلال التشابك مع المجتمعات والمنظمات المثيلة لها، محلياً، وإقليمياً، ودولياً.

أهداف "مفتاح"

- المشاركة في عملية البناء الذاتي الفلسطيني لإقامة الدولة على أساس ممارسة الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والحكم بالمشاركة.
- الترويج لحق الجميع في الوصول للمعلومات والحصول عليها، والمساهمة في فتح قنوات معلوماتية تضمن تدفقها وتبادلها.
- المساهمة في زيادة الوعي والمعرفة بحقيقة الوضع الفلسطيني، من خلال توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة، وتقديم التحليل الشامل للسياسات والمواقف عبر أوراق استراتيجية وسياسات عامة.
- الدفاع عن السلوك الحضاري لمفهوم المواطنة الصالحة والمسؤولية، والمساهمة في تمكين النساء والشباب ودعم وصولهم لمراكز صنع القرار في الحقول المختلفة.
- المشاركة في بلورة المفاهيم والرؤى المشتركة داخل المجتمع الفلسطيني، وذلك بتوفير منبر للحوار البناء والمساءلة بين صانعي القرار ومؤسسات المجتمع المدني وأفراده.

البرامج

تعتمد "مفتاح" أسلوب العمل الجماعي وروح الفريق في إدارة وتسيير برامجها المختلفة، والتي تشمل المجالات التالية:

١. الديمقراطية والحكم الصالح :

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة بالإضافة إلى احترام سيادة القانون ومبادئ حقوق الإنسان كجزء من مساهمة "مفتاح" في بناء مجتمع مدني فلسطيني قادر على تطوير أنظمة فاعلة لتعزيز الشفافية والمحاسبة وتعزيز مبدأ التعددية السياسية بالحكم والمشاركة، والتأكيد على دعم الدور القيادي للمرأة وللجيل الشاب.

٢. الإعلام والمعلومات:

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم دقيق للرواية الفلسطينية على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال الخطاب الذي يعكس الجوانب الاجتماعية والسياسية الفلسطينية وتقديم المعلومات الموثوقة.

٣. العلاقات الخارجية

يركز هذا البرنامج على العلاقات الفلسطينية مع العالم الخارجي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من خلال تعزيز التشابك والشراكة مع المحاور الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الشعبية، وهيئات أخرى مشابهة. كما يهدف إلى استمرارية الحوار مع الهيئات التنفيذية والتشريعية.

كما وتضم "مفتاح" دائرتين توفران الدعم والمساندة للبرامج سالفة الذكر، هي: الإدارة والمالية، وتكنولوجيا المعلومات.

في إطار سعي المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" لدعم وتقوية القيادات النسوية الفلسطينية، نفذت "مفتاح" على مدار سنوات عملها، العديد من البرامج، التي من شأنها دعم وصول المرأة الى مواقع صنع القرار في المجالات المختلفة، بما يضمن مشاركة منصفة للنساء في عملية التنمية وبناء الدولة الديمقراطية.

ونتيجة لتزايد المطالبات بضرورة إجراء انتخابات تشريعية ومحلية، ارتتات "مفتاح" أن تبادر الى اطلاق برنامج شامل ومتكامل لدعم المرأة وإسنادها للوصول الى مواقع القرار المنتخب بما يعزز مشاركتها ووجودها الفاعل في الحياة السياسية التي طالما كانت حكرًا على الرجل.

بدأت "مفتاح" في نيسان ٢٠٠٣ بتنفيذ برنامجها «المرأة والانتخابات» - المرحلة الاولى» بمحاورة العديدة، والذي يأتي في إطار تحضير النساء ومساعدتهن على خوض الانتخابات كمرشحات وتشجيعهن على المشاركة في العملية الانتخابية كناخبات، أخذين في الاعتبار العلاقة التكاملية مع المؤسسات الشريكة وذات العلاقة في تنفيذ هذا المشروع الوطني، الذي يحتاج لتكثيف الجهود الوطنية وتنسيقها.

وفي إطار هذه المرحلة أصدرت "مفتاح" كتيباً تعريفياً حول الكوتا النسائية، صدر الكتيب في صيغة أسئلة وأجوبة، بحيث تمت تغطية جميع التساؤلات التي تدور حول الكوتا وفهمها.

وفي الإطار ذاته، انخرطت المؤسسة في جميع الجهود الداعمة لهذا التوجه، الذي يعد من أبرز مطالب الحركة النسوية وعدد من الفصائل والأحزاب السياسية، والشخصيات العامة، إضافة إلى كثير من مؤسسات المجتمع المدني.

وللتعرف على تصورات واحتياجات النساء عضوات الهيئات المحلية والراغبات في الترشح للانتخابات نفذت "مفتاح" مجموعات نقاش بؤرية في مدن عديدة، وقدمت استشارات اعلامية لهن، إضافة الى الدورات التدريبية حول ادارة الحملات الاعلامية. ولخلق رأي عام مناصر لمشاركة المرأة أنتجت مفتاح بالتعاون مع المحطات المحلية الاذاعية والتلفزيونية حلقات تتناول مواضيع عدة ذات ارتباط بالقضية الاكبر وهي المشاركة السياسية للمرأة.

كما أطلقت مفتاح حملة اعلامية جماهيرية للترويج لمشاركة النساء في الانتخابات باستخدام كافة الوسائل القادرة على الوصول الى الجمهور في كل مكان.

وأصدرت المؤسسة أيضاً كتاباً مفصلاً حول وضعية المرأة الفلسطينية في مختلف مجالات الحياة ليشكل مرجعاً للمرشحات ولوسائل الاعلام ولكل المهتمين/ات بمعرفة المزيد عن وضعية المرأة الفلسطينية، ونظراً لكثرة المجالات وتعدد الآراء حولها وزخم الاصدارات المتعلقة بالمرأة في فلسطين تم اصدار الكتاب في مجلدتين لتسهيل تداوله والتعامل معه.

ومع دوران عجلة العملية الانتخابية في فلسطين وإجراء الانتخابات المحلية على مراحل خلال العام ٢٠٠٥ وتحديد موعد نهائي للانتخابات العامة في الخامس والعشرين من كانون الثاني للعام ٢٠٠٦ أطلقت "مفتاح" المرحلة الثانية من برنامج المرأة والانتخابات الذي هدف الى دعم مشاركة النساء الفاعلة في العملية الديمقراطية، ترشحا وانتخابا، وتقوية المرشحات اللواتي خضن التجربة الانتخابية من خلال الترشح الفردي وضمن القوائم سواء للمجالس المحلية أو المجلس التشريعي.

على مدار العام ونصف العام تواصل البرنامج مع مئات القيادات النسوية التي خاضت الانتخابات المحلية والتي أهلت نفسها لخوض الانتخابات العامة، ونظمت عشرات الدورات التدريبية، وذلك من خلال انشاء تسع نقاط استشارية في مختلف المدن الفلسطينية في الضفة وغزة بهدف تقديم الدعم والتأهيل اللازم للمرشحات. وحرصاً من "مفتاح" على تقديم خدمات مميزة للقيادات النسوية شاركت المنسقات

المدينيات، اللواتي يشرفن على تلك النقاط، في سلسلة دورات تاهيلية تمكنهن من تقديم استشارات للمرشحات فيما يتعلق بالأدوار المتوقعة منهن، القوانين الانتخابية، الحملات الانتخابية ورسم خطة الحملة وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

واتبعت المؤسسة الاستراتيجية التالية فيما يتعلق برفع قدرات النساء المرشحات للانتخابات البلدية والعامّة والعضوات الجدد في المواقع المنتخبة:

- فحص احتياجات الفئة المستهدفة بداية وتصميم برنامج تدريبي يتوافق مع تلك الاحتياجات.

- تركيز برنامج رفع القدرات الموجه للمرشحات على المهارات اللازمة لخوض الانتخابات مثل التخطيط للحملة الانتخابية، صياغة الرسائل الانتخابية، بناء التحالفات، استقطاب التمويل للحملات، استقطاب المتطوعين، المهارات الاعلامية اللازمة لمواجهة الجمهور من خلال وسائل الاعلام، إضافة الى الورش التوعوية حول أدوار اعضاء المجالس المحلية وأهمية تمثيل النساء في تلك المواقع والدور التنموي للمجالس المحلية، إضافة الى التوعية القانونية اللازمة المتعلقة بالأنظمة الانتخابية وآليات احتساب الاصوات. وتم تنفيذ ذلك البرنامج من خلال الاسترشاد بخبرات مدربين محليين ومن الخارج.

- أهمية استكمال العمل مع النساء المنتخبات كعضوات في المجالس المحلية من منطلق تمكينهن للقيام بالأدوار المتوقعة منهن بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال توفير التدريبات اللازمة المتعلقة بمهارات كتابة المشاريع، التشبيك، تجنيد الاموال لدعم المشاريع.

- الحرص على تقديم إنجازات النساء من خلال الاعلام كوسيلة لتغيير الصورة النمطية السلبية عن المرأة ومشاركتها في الحياة العامة السائدة في أذهان المجتمع.

ولهذا الغرض قامت مفتاح بالأنشطة الاعلامية التالية:

- نظمت المؤسسة العشرات من اللقاءات الجماهيرية في التجمعات السكانية المختلفة لتوعية جمهور النساء بأهمية المشاركة الفعالة في الانتخابات، حرصت مفتاح على التعاون مع المؤسسات والجمعيات والنوادي النسوية والثقافية المختلفة في القرى والمخيمات، إضافة الى استضافة متحدثين من لجنة الانتخابات المحلية العليا ولجنة الانتخابات المركزية لشرح آليات التصويت في ظل التعديلات على النظام الانتخابي.

- انتاج أربعة أفلام وثائقية قصيرة حول اسهام المرأة في المجالات السياسية المختلفة. وتم بث تلك الافلام في المحطات المحلية الخاصة.

- اصدار كتاب قصص نجاح لنساء خضن غمار التجربة الانتخابية في الانتخابات المحلية بمرحلتها الاولى والثانية بهدف توثيق التجربة وإلقاء الضوء على تأثير مختلف العوامل في دفع تمثيل المرأة الى الأمام.

- انتاج ومضة تلفزيونية توعوية حول أهمية التصويت للنساء في الانتخابات التشريعية.

وايماناً من مفتاح بأهمية تظافر الجهود والعمل المشترك بالشراكة، حرصت المؤسسة على الاستمرار في التنسيق الدائم والتشبيك مع المؤسسات النسوية والأهلية العاملة في المجال بهدف ضمان تحقيق مطالب الحركة النسوية المتعلقة باقرار التدخل الايجابي لصالح النساء من خلال القوانين الانتخابية. كما نشطت المؤسسة من خلال عضويتها الفاعلة في لجنة المتابعة للحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات التي نشطت في مجال الضغط والتأثير على المجلس التشريعي من أجل تبني نظام الحصص للنساء في قانون الانتخابات العامة وقانون انتخاب الهيئات المحلية. كما توجهت الحملة للأحزاب السياسية لمطالبتها بضممان تمثيل منصف ومشرف للنساء من خلال وضعهن في مواقع متقدمة على القوائم الانتخابية وانتقاء النساء الكفؤات لتمثيل مصالح واحتياجات النساء.



الانتخابات مفتاح الغد الواعد

الديمقراطية

- لأن العملية الديمقراطية الحقيقية لا تكتمل الا بالانتخاب الحر والمباشر لمثلي/ات الوطن في مواقع صنع القرار.
- ولأن المشاركة المجتمعية في رسم مستقبل الأمة حق للجميع.
- ولأن الانتخابات النزيفة ضمان للتداول السلمي للحكم وتعزيز التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية.

المشاركة

- لأن المواطنة الصالحة تعبر عن نفسها في المشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية.
- لأن صوت المواطن/ة يقرر الشخص الانسب للتعبير عن آماله وتطلعاته.
- لأن من حق الجميع ان يساهم في رسم مستقبل أفضل.

المسؤولية

- إيصال النساء والشباب الى مواقع القرار المنتخبة مسؤولية الجميع.
- صوت المواطن/ة ملك له ومن حقه وحده/ا أن يقرر بشأنه، فالديمقراطية ليس أن تختار فقط بل أن تقرر أنت وحدك من تختار.
- صوتك يضمن حقك في مساهمة من اخترتهم عن حقيقة مساهمتهم في عملية البناء، وعن مدى التزامهم في التعبير عنك وعن مصالح الفئات المختلفة في المجتمع.

المرأة

والشباب

- لأن التمثيل النصف لهؤلاء ضمان لتمثيل مطالبهم من خلال فرض برامج و سياسات وموازنات التنمية بما يلبي حاجاتهم.
- لأن وجودهم في مواقع القرار تؤمن دمج توجهاتهم ورؤاهم في القضايا العامة الاجتماعية والسياسة والاقتصادية.
- لأن المشاركة المتوازنة من كافة أفراد المجتمع تؤمن المساهمة في تحقيق التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
- الخروج من إطار أحادية الرؤيا ليس على المستوى السياسي وحسب، بل في مختلف مناحي الحياة.

The Palestinian Initiative for the promotion of Global Dialogue and Democracy - MIFTAH

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

